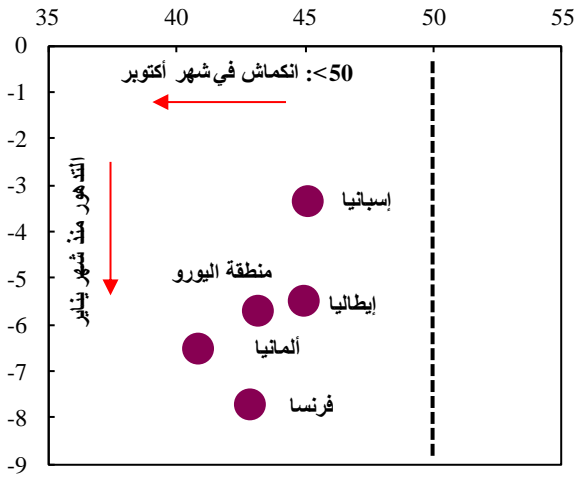


اقتصاد منطقة اليورو على حافة الركود

والشركات بشكل تدريجي، وبالتالي فإن تأثير التشديد السابق لم يظهر بالكامل بعد في الاستهلاك والاستثمار.

وبالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الائتمان، يواصل البنك المركزي الأوروبي عملية تطبيع ميزانيته العمومية. وهذا يعني التراجع عن التدابير الاستثنائية التي تم اتخاذها من خلال برامج شراء الأصول المختلفة خلال جائحة كوفيد، مما يؤدي إلى انخفاض السيولة في الأسواق المالية. ونتيجة لذلك، أعلنت البنوك عن معايير أكثر صرامة لتقديم الائتمان للأسر والشركات على مدار العام، ومن المتوقع أن يتم تشديدها أكثر. ونتيجة لذلك، تستمر أحجام الائتمان في الانكماش، مما يؤثر على النشاط الاقتصادي.

مؤشر مديري مشتريات قطاع التصنيع في اقتصادات منطقة اليورو الرئيسية
 (كما في أكتوبر 2023، تغير يناير - أكتوبر)



المصادر: هيفر أناليتكس، قسم الاقتصاد في QNB

ثانياً، تستمر حالة الركود في قطاع التصنيع في التفاقم، وهي الآن واسعة النطاق في مختلف الاقتصادات الكبرى في المنطقة. وتعكس مؤشرات مديري مشتريات قطاع التصنيع هذه الظروف بشكل جيد. ويُعتبر مؤشر مديري المشتريات مؤشراً قانماً على الاستطلاعات ويوفر قياساً للتحسن أو التدهور في النشاط الاقتصادي. يُعد مستوى 50 نقطة في المؤشر بمثابة عتبة تفصل بين ظروف العمل الانكماشية (أقل من 50) وظروف العمل التوسعية (أعلى من 50). ويُظهر مؤشر مديري المشتريات أن قطاع التصنيع قد تدهور بشكل مستمر هذا العام وقد تفاقم ذلك في شهر أكتوبر.

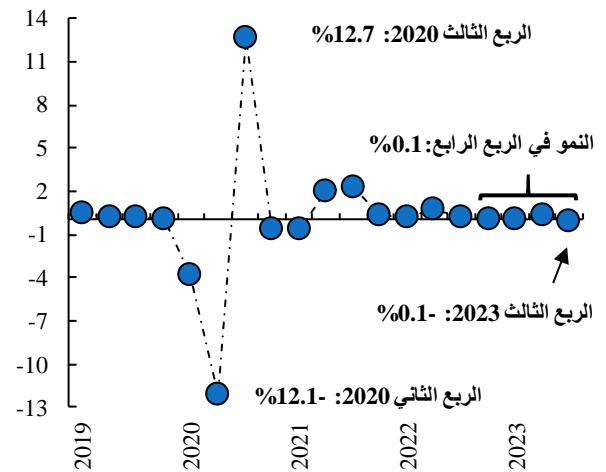
وأثر التشاؤم على القطاع الصناعي في ألمانيا أولاً، نظراً لتعرضه بشكل أكبر لتباطؤ الاقتصاد الصيني والقيود المفروضة على الطاقة. ولكن الظروف السلبية أصبحت واسعة النطاق في الاقتصادات الأربعة الكبرى (ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا)،

منذ عام 2022، ظل اقتصاد منطقة اليورو يتعرض لأقصى الضغوط بسبب الرياح المعاكسة القوية الناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة، وتشديد السياسة النقدية بشكل قياسي، وعدم اليقين السائد حول العالم، وضعف الطلب الخارجي. ونتيجة لذلك، ظل النمو ضعيفاً خلال الأرباع الأربعة الأخيرة، مع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.1% فقط.

ولا تزال التوقعات قاتمة بالنسبة للفترة القادمة، فقد بلغت معنويات الأعمال في مختلف القطاعات أدنى مستوياتها منذ جائحة كوفيد-19، وتدهورت إلى مستوى يكاد يكون مشابهاً لفترات الانكماش العميق، مثل الأزمة المالية العالمية أو أزمة الديون السيادية. ونظراً لأن استطلاعات الرأي والأعمال تشير إلى مزيد من الانخفاض في النشاط في الربع الأخير من العام، فإن منطقة اليورو تُعتبر حالياً على حافة الركود، الذي يُعرف بأنه وجود نمو سلبي خلال ربعين متتاليين.

في هذه المقالة، نناقش العوامل الرئيسية التي تُرجح بشدة حدوث حالة من الركود في اقتصاد منطقة اليورو بنهاية العام الجاري.

النمو ربع السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمنطقة اليورو
 (%، على أساس ربع سنوي)



المصادر: يوروستات، قسم الاقتصاد في QNB

أولاً، نتوقع أن تصبح الأوضاع المالية مشددة أكثر على خلفية رفع أسعار الفائدة وتطبيع الميزانية العمومية للبنك المركزي الأوروبي. ومن المرجح أن تنتهي دورة رفع أسعار الفائدة الخاصة بالبنك المركزي الأوروبي، بعد أن بلغ إجمالي الزيادات 450 نقطة أساس ليستقر سعر إعادة التمويل الرئيسي عند 4.5%، وهو الأعلى منذ أكثر من 20 عاماً. ولكن، على الرغم من الإنهاء المتوقع لدورة التشديد، من المعروف أن تغيرات أسعار الفائدة تنتقل إلى الأسر

المالية الصعبة والانكماش العميق في قطاع التصنيع. وبالنظر إلى المستقبل، نتوقع أن يؤدي انتعاش دورة التصنيع إلى تخفيف التباطؤ في الإنفاق الاستهلاكي جزئياً. وهذا من شأنه أن يساعد اقتصاد منطقة اليورو على الخروج من حالة الركود في الربع الأول من عام 2024. ومع ذلك، يظل الاقتصاد الكلي للمنطقة منكماشاً وضعيفاً.

والتي تمثل 73% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة. علاوة على ذلك، ستستمر الرياح المعاكسة الناجمة عن القيود المفروضة على الطاقة وضعف الطلب الخارجي في كبح نشاط التصنيع، مما يشير إلى مساهمة سلبية في إجمالي الناتج في الربع الأخير من العام.

بشكل عام، بعد عام من الكساد الاقتصادي، برأينا من المرجح أن تنتهي منطقة اليورو عام 2023 في حالة ركود، نظراً للأوضاع

فريق QNB الاقتصادي

لويز بينتو

نائب رئيس مساعد – قسم الاقتصاد

+974-4453-4642

*المؤلف المراسل

بيرنابي لوبيز مارتين*

مدير أول – قسم الاقتصاد

+974-4453-4643

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركاته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يجوز الاعتماد على أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكيلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تُعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.